مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 11 العدد 01 السنة 2010 ص ص 81-96

قراءة في الرصيد الأرشيفي بالمكتبة الوطنية الجزائرية الخاص بالجزائر في الفترة العثمانية "الوثائق القضائية نموذجا"

أة/ليلى غويني [1]
[1] جامعة الجزائر 2

ملخص:

تتوفر المكتبة الوطنية الجزائرية على رصيد هام من وثائق الأرشيف الخاصة بالفترة العثمانية. وتخص هذه الوثائق المراسلات المتبادلة بين وكلاء الجزائر في كل من إزمير وأدنة ومصر من جهة، وحكام أيالة الجزائر من جهة أخرى. كما يشتمل الرصيد على عدد كبير من المراسلات المتبادلة بين تجار المدن الواقعة في الأناضول مع أعيان مدينة الجزائر. بالإضافة إلى عدد من الرسائل العامة التي كانت تُنقل عبر قوافل الحج والسفن التجارية والعسكرية.

وهذه الدراسة تهدف إلى إبراز أهمية هذه الوثائق، ومجالات الاستفادة منها في حقل الدراسات التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف؛ العهد العثماني؛ القضاء.

1. مقدمة:

شهدت الدراسات التاريخية الجزائرية مجهودات جادة لاستقراء المصادر المحلية بمختلف أشكالها التي يمكننا اليوم الاستعانة بها لاكتشاف حقائق تاريخية جديدة، وإزالة التشويه والتزييف اللذين ألصقا بتاريخ الجزائر.

ومن أهم المصادر المحلية سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر التركات الصادرة عن مؤسسة بيت المال، وسجلات البايليك، الدفاتر المهمة والرصيد الأرشيفي بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

ويحتوي أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية على رصيد هام يخّص الفترة العثمانية، وذلك بالنظر إلى تنوع وثائقه من مرسلات وفرمانات وأوامر ومحاضر الجلسات القضائية ونحوها. وهي في مجملها تسلط الضوء على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وترصد علاقة أجهزة الدولة بمؤسساتها.

وبالرغم من أن اغلب هذه الوثائق عاثت بها أيادي الاستعمار ، إلا أن استثمار الباقي منها يوفر للباحثين مادة أساسية هامة تاريخ الجزائر خلال الفترة الحديثة. وشعورا منا بأهمية الموضوع، سنحاول في هذه المقالة معرفة مظان تلك الوثائق وكيفية استغلالها وبعث الحياة فيها لإثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بهذه المرحلة .

موضوع المقال يهدف إلى إبراز أهمية هذه الوثائق مقتصرين في ذلك على مجموعة الوثائق التي تخص الجانب القضائي كنموذج، لمعرفة مدى مساهمة هذه الوثائق في إبراز مؤسسة القضاء ودورها في تنظيم أفراد المجتمع .

والجدير بالملاحظة أن الباحث خليفة حماش[1] قام بحصر الرصيد الوثائقي و وضع له فهرسة في كتابه الموسوم بـ" كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية "[2]، ولا شك أن هذا الجهد يستحق الكثير من التقدير بالنظر إلى قيمته العلمية.

2. القضاء في العهد العثماني:

بمجئ العثمانيين شهدت الحياة القضائية و الفقهية دخول مذهب جديد ألا و هو المذهب الحنفي، الذي اعتمد كمذهب رسمي في الجزائر. ولكن هذا لم يمنع من وجود تعايش بين المذهبين، إلا أن المذهب المالكي اتجه إلى تغطية الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالأهالي، بينما اتجه المذهب الحنفي إلى تغطية الجوانب الإدارية والسياسية.

وخلال الفترة كان الجهاز القضائي يتكون من:

1.2 . المفتون والقضاة:

المفتي الحنفي الذي يتم تعينه من الباب العالي، نظراً لارتباط وظيفته بالسلطان مباشرة. وكان تعينه لمدة عامين، كما لقب هذا المفتي الحنفي بـ:"شيخ الإسلام" وحامل هذا اللقب يكون في العادة متخرجاً في المدارس الإسلامية الكبرى كتونس أو القاهرة أو إسطنبول. وتعطى الأسبقية للمفتي الحنفي على المفتي المالكي.

وفي فترات لاحقة صار المفتي الحنفي يعين من الجزائر بدلا من إسطنبول. ويتم اختياره من العلماء العثمانيين المولودين بالجزائر. ومن أشهر المفتين الذين تولوا هذا المنصب حسن بن رجب شاوش ومحمد

بن قرمان[3].وكان المفتي خاضعاً وظيفياً للحكومة ولم تكن له أية سلطة سياسية [4].كما كان منصب الإفتاء أعلى رتبة في سلم المراتب القضائية[5].

أما القاضي فتعود وظيفته إلى التنفيذ والممارسة الفعلية لشؤون المجتمع. فهو يتصل مباشرة بمشاكل الحياة اليومية من خصومات و عقود زواج وطلاق وعقود بيع وشراء ووقف وكراء.[6] لذا كان يجب عليهم أن يكونوا مطلعين على القوانين الجنائية و الأحكام الشرعية ليتمكنوا من تنفيذ أحكامهم.[7] و أما عن موارد القضاة المالية فقد كانوا يتقاضون أجورهم من بيت المال.[8]

أ. 2.2 المجلس العلمي والمحاكم:

أنشئت هذه الهيئة التشريعية والقضائية للنظر في القضايا التي استعصى على القاضي البتّ فيها أو تعذر الفصل فيها بسبب الاختلاف بين المذهبين في الحكم عليها. وتظهر أهمية هذه الهيئة من خلال استمرارها طيلة القرون الثلاثة من الحكم العثماني. وكانت تتكون من علماء المذهبين بشكل متساوي، فتضم كُلا من المفتي الحنفي والمالكي والقاضي الحنفي والمالكي. ورئاسة المجلس العلمي تعود إلى المفتي الحنفي.[9]

ولم يكن هذا المجلس مقتصراً على مدينة الجزائر بل كان له مجلس مماثل في كل مدينة كبيرة أو عاصمة إقليمية. وكان يتم تعينهم من طرف الداي أو الباي.[10] ويجتمع المجلس العلمي كل خميس بالجامع الكبير بحضور قضاة وعلماء، بالإضافة إلى الباشا أو من يمثله. ويتم فيه إصدار الفتاوى المتعلقة بالقضايا العامة ومعالجة الخصومات الشخصية التي تنشأ بين أفراد المجتمع. وكما كان يستأنف القضايا التي

لم يتمكن الحاكم البتّ فيها و استعصت على المحاكم.كما كان ينظر في القضايا التي تحدث بين الهيئات الحكومية وموظفي الدولة من جهة .وأفراد المجتمع من جهة أخرى.

وقد كان القضاء في العهد العثماني في الجزائر يقوم في محكمتين تمثلان المذهبان المذكوران. ولكل منهما قاضيها الخاص الذي يشارك في جلسات المجلس العلمي. والفرق بينهما يكمن في نوع القضايا المطروحة[11]. كما كانت المحاكم تفصل في القضايا المدنية المتعلقة بالبيوع والأوقاف والمواريث. ولم تكن ترفع إلى المجلس العلمي إلا القضايا الشائكة.[12]

- **3. رصد للوثائق القضائية :**

يضم الرصيد المكتبة الوطنية حوالي مئة وتسعة وسبعين وثيقة قضائية موزعة على أربع مجموعات. كل منها يختلف عن الأخرى من حيث عددها[13].

وتغطي هذه الوثائق و الفترة الزمنية الممتدة من النصف الأول من القرن السابع عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ورغم قلتها فهي تفيض بالمعطيات حول عقود التركات والعقود العقارية وعقود البيع والشراء والقروض الهبات والمنازعات. وهو ما يفسر لنا ثراء وتنوع هذا الرصيد. ولابد من الإشارة أن معظم وثائق أصلية إلا أنها لا تخضع لترتيب كرونولوجي، ولا لأي تصنيف حسب طبيعتها وفحواها.

- المجموعة 2316: عددها اثنان وستون وثيقة. أقدمها تعود لعام 1202هـ/1787م وتخص القضايا المطروحة بمحاكم تلمسان وقسنطينة.
- المجموعة 3203: عددها ستون وثيقة موزعة على اللفافة الأولى: تحوي اثنتين وثلاثين وثيقة اللفافة الثانية: تحتوي على سبعة وعشرين وثيقة أقدمها مؤرخة في 1155هـ/1640م
- المجموعة 3204: عدد الوثائق القضائية بها وثيقتان الأولى مؤرخة عام 1708/1223م والثانية 1244هـ/1729م
- المجموعة 3205: الوثائق التي تخص الجانب القضائي موجودة في الملف الثاني وعددها خمسة وخمسون أقدمها يعود إلى 1082هـ/1567م .

4. أهم القضايا المطروحة في الوثائق:

أ. 4.1. معاملات البيع والشراء

هذه الحزمة الوثائقية حوالي اثنين وأربعين عقداً أعطى إفادات هامة حول المعاملات الاقتصادية الخاصة بالبيع والشراء وأنواع الأملاك المبتاعة بين مختلف شرائح المجتمع بالمدن الكبرى مثل: مدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان وغيرها. ويتضح من العينات المدروسة أسعار الأملاك المتباينة بين المدن. حيث اتضح أن سعر الدكاكين بقسنطينة كان في حدود مئة ريال مابين سنوات 1225-1228هـ .فقد وردا في إحدى الوثائق:

" باع سيد عبد العزيز الحاج محمد الغرامسي دكان كوشة بحومة محلة السلام بقسنطينة بمائة ريال[14] .

كما جاء في وثيقة أخرى أن **سعر الروضات بنفس المدينة بحوالي مئة ريال**[15]. أما الأراضي بمدينة تلمسان فقد كان سعرها لا يتعدى أربعة وعشرون ريال[16]. في حين نجد أن الأملاك بالمدينة الجزائر كان سعرها مرتفعاً. فأظهرت عقود البيع أن جنة بحفص العناصر خارج باب عزون بقرب جنة على خوجة كانت تصل إلى ألف ريال دراهم+ صغار[17].

و يتضمن هذا الرصيد أيضا مجموعة هامة من عقود القروض، التي يمكن أن نستخلص منها النشاط المالي المتداول في السوق ،والفئة التي تبيع عن طريق القرض . فأوضحت العينات أن فئة الجيش كانت أكثر الفئات التي تشتري بطريقة تقسيط[18].

والجدول التالي نموذج إحصائي لأهم العينات المدروسة لمجموعة عقود البيع والشراء والقروض الواردة في الرصيد.

المجموعة	رقم الوثيقة	تاريخها	نوع المعاملات
3203	20	1192	شهادة قبض المبتاع أحمد أوده باشي 12 دينار
	21	1233	عقد بيع للجنة بين الورثة
	22	1204	شهادة قبض مبلغ بين بائع و المبتاع
	32	1244	عقد بيع جنّتين بين ورثة
	35	1164	عقد بيع
	36	1179	عقد بيع عثمان يولداش الجنة والرفقة

	37	1208	عقد بيع بين الورثة
	39	1171	عقد بيع
	45	1177	شهادة البائع حسن بن الحاج
	46	1179	شهادة تراجع عن البيع مهم
	54	1178	شهادة تثبت استلام المبلغ
	55	1178	عقد بيع الجنة
	57	1184	عقد إثبات مبلغ جنة
	58	1185	عقد بيع امرأة
	59		عقد بيع بين الورثة
	41	1173	قرض بمبلغ اثنا عشر دينار بين يولداش وحسين الانكشاري
3205	9	1223	بيع بيت كان يملكه حسن باشا و إيداع ثمنه في خزينة الدّولة
	18	1190	الحسن يولداش باع دكانا
	22	1210	عقد بيع في المزاد العلني و توزيع مبلغ على الورثة
	25	1218	ناضر بيت المال يشتري عقارا عقد شراء

ملاحظة: التواريخ مؤرخة وفق التقويم الهجري.

أ. 4.2. **عقود التركات**

يحتوي هذا الرصيد على ثلاثين عقداً يخصّ قضايا الميراث. وتبرز النماذج المدروسة الدور الذي لعبه القاضي في تسير شؤون المجتمع، وتنظيم العلاقات من الأسر وأتاحت لنا هذه المدونة من العقود إمكانية التعرف على المالكين وهوياتهم ونشاطهم. فعلى سبيل المثال الملاحظ أن هذه الوثائق تعرفنا بأسماء العائلات: عائلة **محمد بن مزيان** من مدينة تلمسان وعائلة الزموري من الأسر القسنطينية .و عائلة ابن مختار، الحاج ابراهيم الحفاف، محمد بلوك باشي الجقماقجي باش الكبريت، وعائلة محمد بن العطار من مدينة الجزائر[19].

ورغم قلة العقود في هذه المدونة إلا أن استقراءها يوضح معطيات هامة حول مستوى الثروات المخلّفة. ولنأخذ فكرة عن القيمة المالية لبعض التركات أخدنا العقد رقم: 21 الذي يوضح تقسيم تركة ورثة علي التونسي الذي يملك جنة، وانتقلت إلى زوجته آمنة وأولاده محمد وحسن وعائشة. ويذكر في الوثيقة أن عائشة الأخت باعت نصيبها لأخويها بمقدار: أربعمائة وخمسين ديناراً صرفاً، وكل دينار تسع ريالات دراهم صغار[20]. ومنه يفهم أن ثمن الجنة هو: ألفان وثمانمئة دينار.

كما أن هذا النوع من العقود أفادنا في توضيح أسماء كُتّاب العقود وثمن كتابة العقد في تلك الفترة. فقد كتب ورثة الشيخ محمد بن مزيان عقد التركة بخمس وستين ريالا تلمسانيا، وذكر اسم كاتب القاضي محمد بن عمار[21].

والجدول التالي نموذج احصائي لأهم العينات المدروسة لمجموعة العينات الخاصة بالتركات الواردة في الرصيد.

المجموعة	رقم الوثيقة	تاريخها	الورثة
2316	7	1217	عقد تركة
	8	1217	تقسيم تركة الشّيخ محمّد بن مزيان
	10	1213	تسوية إرث
	17	1220	عقد تركة علي موسى بن محمّد بن مزيان
	19	1220	عقد تركة محمّد الزموري
	28	1222	تقسيم تركة زينب بنت المكرم الحاج إبراهيم
	31	1224	تقسيم غرس محمد بن البركة بين ورثته
	35 و 46	1226/1225	إعلان من القاضي إلى ورثة محمد بن مختار بضرورة الإمتثال إلى المحكمة لتسوية الميراث
	51	1227	عقد تسوية تركة محمد بن العطار التلمساني
	52، 53 و 56	1228	تسوية متعلقات للمتوفى مختار بن مزيان

3203	اللّفافة الأولى	21	1233	عقد تركة علي التونسي
		32	1244	وفاة محمد بن علي التونسي وتقسيم حقه من تركته على إخوته
		33	1255	عقد يثبت حبس جنة للسيدة سونة وزوجها علي تريكي الخياط
	اللّفافة الثانية	59	1233	عقد تسوية تركة مصطفى بن جعد بين الورثة
3205		22	1210	بيع تركة الحاج إبراهيم الحفاف صناعة في المزاد العلني وتقسيمها على الورثة
		31 ،28	1143 1110	تقسيم تركة لأحد الأثرياء على يد ناظر بيت المال

ملاحظة: التواريخ مؤرخة وفق التقويم الهجري.

4.3. عقود المنازعات

تحتوي هذه الحزمة على خمسة وعشرين وثيقة تبرز أهم الخلافات والنزاعات المرفوعة لدى المحاكم والمجلس العلمي. واتضح من العينات أن موضوع النزاعات أشتمل على الجانب المالي والاجتماعي. إذ

نجد عقوداً تخص تسوية المسائل المالية بين الدائن والمدين، وأيضا تسوية الخلاف على الأملاك وتحديدها مثل ما طرح في العقود 25،26،27 حول وضع بعض الممتلكات بمدينة قسنطينة[22].

كما رفعت لدى المحكمة قضايا تخصّ الأراضي والمحاصيل والخلافات التي تقع بين المزارعين وأصحاب الأرض[23]. وما يلفت الانتباه في هذه الحزمة القضية المرفوعة لدى المجلس العلمي في العقد رقم 42 من المجموعة 3205، الذي يضم في طياته الخلاف الواقع بين طائفة اليهود وجماعة من المسلمين حول قطعة الأرض استغلها اليهود في بناء مقبرة لهمة، وبقي هذا النزاع حوالي خمسين سنة. حتى أثبتت جماعة المسلمين حقّهم في الأرض شهادة إثبات لعقد تحبيس، ففصلت هيئة المجلس العلمي القضية لصالح المسلمين[24].

والجدول التالي نموذج إحصائي لأهم العينات المدروسة لمجموعة عقود المنازعات الواردة في الرصيد.

المجموعة	رقم الوثيقة	تاريخه	نوع المعاملة
2316	3	1217	تسوية نزع بين زوجة وعائلة زوجها حول صداقها
	4	1217	تسوية مسألة مالية بين متنازعين
	11	1218	تسوية خلاف بين شخصين حول أرض

	18	1220	تسوية خلاف زرع في تلمسان
	20	1220	الفصل في الحدود
	24	1221	تسوية بين زوجين (حالة طلاق)
	25 و 26، و 27	1221	تسوية ممتلكات وتحديد المالك بمدينة قسنطينة
	29	1222	شهادة إنهاء خلاف بين شخصين
	40	1225	تسوية مسألة زواج
	43	1225	فصل في نزع (القمح)
	49	1226	تسوية خلاف حول ملكية (بالمجلس العلمي بتلمسان)
3205	11	1203	حكم المجلس العلمي في نزاع بين شخصين
	42	1140	خلاف بين اليهود والمسلمين

ملاحظة: التواريخ مؤرخة وفق التقويم الهجري.

4. الخاتمة:

يتبن مما سبق أن العقود القضائية المتواجدة بأرشيف المكتبة الوطنية ذا أهمية بالغة في الكشف عن بعض السمات الأساسية في طبيعة القضاء خلال العهد العثماني .

إذ اتضح أن المحكمة والمجلس العلمي احتضنا جلّ قضايا المجتمع التي تتناول نختلف النزعات وتصفية والتركات والمعاملات البيع والشراء والقروض..الخ. كما نستفيد من هذه الوثائق أسماء القضاة وتواريخ جلسات المحاكم بالإضافة إلى معلومات هامة عن العقارات وأنواعها وأسعارها، وألقاب العائلات.

ومن أجل ذلك فإن الأرشيف المكتبة الوطنية الخاص بالفترة العثمانية أنه يمثِّل نقطةَ الارتكاز في الدراسات التاريخية الخاصة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، ومصدر المعلومات الأولية فيها.

الهوامش:

[1] الدكتور خليفة حماش، استاذ محاضر بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بقسنطينة، الجزائر.

[2] خليفة حماش، كشاف **وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة ،الجزائر 2010م.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ **الجزائر الثقافي من القرن العاشر الى الرابع عشر** (16-20)، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.ج1.ط2. 1985.ص399.

[4] وليام شالر. "**مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر** (1816-1824)"، تعليق وتقديم: إسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1982. ص49-50.

[5] سعد الله، المرجع السابق، ص ص 398-406.

[6] نفسه، ص، 400.

[7] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة **المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع الجزائر 1972، ص 39.

[8] سعد الله، المرجع السابق، ص ،423.

[9] بن حموش، المرجع السابق، ص ص،89 -90.

[10] نفسه، ص 71.

[11] بن حموش، المرجع السابق، ص ص 93-94.

[12] مصطفى بن حموش." **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري** (956-1246.1449-1830)". دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي. ط1. 2000. ص59.

[13] الوثائق موجودة بالمكتبة الوطنية الجزائرية قسم المخطوطات مصورة عن الوثائق الأصلية ومحفوظة بعلب.

[14] الوثيقة 58،59، من المجموعة 2316، قسم المخطوطات المكتبة الوطنية

[15] الوثيقة 36 نفس المجموعة السابقة.

[16] الوثيقة 12و13نفس المجموعة.

[17] الوتيقة،1،2،3،مج3203.

[18] أنظر للوثائق،4،5،7،8،9،10،15،17،18، مج3203.

[19] الوثائق، 8،17،19،35،51،52،مج2316/،22مج3205.

[20] لوثيقة،21،32،مج3203.

[21] الوثيقة8،،مج2316.

[22] الوثيقة،25،26،27،مج2316.

[23] الوثيقة،18،43،مج2316.

[24] الوثيقة،42،مج3205.